منظمات المجتمع المدني والدور المرتقب في تدعيم قيم المواطنة وغرس ثقافة الانتماء لدى الفرد الجزائري

د . رحـاب مختار - جامعة المسيلة - الجزائر.

الملخص

نريد من خلال هذا المقال تسليط الضوء على بعض الأدوار الاجتماعية التي يمكن أن تؤديها مؤسسات المجتمع المدني، وكان التركيز على إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه بعض مؤسسات المجتمع المدني في دعم قيم المواطنة وترسيخ ثقافة الانتماء الوخني لدى الفرد الجزائري، من خلال مجموعة من الآليات والمخططات، ذلك أن المواخنة والانتماء للوخن قضيتان رئيسيتان تعمل كل المجتمعات والدول على تدعيمها والحفاظ عليها لما لها من أهمية ايجابية في مسار الدولة والمجتمع.

المقدمة:

إن المدقق بين مصطلحي المواخنة والوخنية أو الانتماء الوخني يدرك أن هناك فرقا شاسعا بينهما، ولكن مقصدنا في هذا المقال ليس إبراز الفرق بينهما، بل هذا الأمر تحصيل حاصل في ثنايا المقال، وإنما قصدنا أن نبحث عن كيفية إنماء وتجسيد قيم المواخنة والانتماء الوخني لدى الفرد الجزائري من خلال مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في ذلك، هذه الأخيرة التي يمكننا القول أن وجودها وانتشارها أحد مؤشرات الديمقراخية والتطور، وقد اتبعت المنهجية الآتية في علاج هذه القضية، وكان منطلقنا الإشكال الآتي:

كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقدم للمجتمع إضافات نوعية تكون عميقة النتائج وقوية التأثير فيما يتعلق بالمواخنة والانتماء وفق أبعاد شمولية وأهداف بعيدة المدى وبذلك تخرج من النشاط الظرفي والمناسباتي.

أولا: المفاهيم المستخدمة

1- تعريف المجتمع المدني:

رغم الترويج الحديث للمصطلح، غير أن تنظيم المجتمع لنفسه ضمن تنظيمات حرة، فكرة يعود تاريخها في المجتمعات الأوربية إلى القرن الثامن عشر، وذلك بعد انهيار الأنظمة الإقطاعية، وقيام الدولة وتطور مفهوم السلطة العامة الشاملة، وعلى اثر هذا بدأ أصحاب المصالح في المجتمع بتنظيم أنفسهم ضمن تنظيمات تطوعية وذلك حتى يتسنى لهم الدفاع عن مصالحهم[1].

بناء على ما ورد عن مركز المجتمع المدني في كلية لندن للاقتصاد فان :" المجتمع المدني يشير إلى حلبة العمل الجماعي الذي لا يتسم بالإكراه، والذي يدور حول مصالح وأهداف وقيم مشتركة ومتبادلة، من الناحية النظرية تختلف أشكالها المؤسسية وتتميز عن تلك التي تتبع الدولة، الأسرة، السوق، مع أن الحدود بين الدولة والمجتمع المدني، والأسرة، والسوق غالبا ما تكون معقدة وغير واضحة، وقابلة للتفاوض.

يضم المجتمع المدني عادة التنوع الشديد من حيث المساحة، واللاعبين، والأشكال المؤسسية، وتختلف درجة الرسمية والاستقلال الذاتي والنفوذ، يضم المجتمع المدني في أغلب الأحيان منظمات ومؤسسات مثل الجمعيات الخيرية المسجلة، ومنظمات التنمية غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المحلي، والمنظمات والمؤسسات النسائية، المنظمات الدينية، الاتحادات والنقابات المهنية، والتجارية، وجماعات المساعدة الذاتية، التنمية الاجتماعية، الاتحادات التجارية، والتحالفات، ومجموعات التأييد والمناصرة[2].

المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملا المجال العام بين الأسرة والدولة وهذه المنظمات التطوعية تسعي لتحقيق أهدافها ومصالح أفرادها كالجمعيات الأهلية والحركات الاجتماعية والتنظيمات غير الحكومية والتي تربط وجودها ونشاخها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف.

وتعتبر المنظمات غير الحكومية جزءا أو فرعا من المجتمع المدني وتمثل قطاعا يتنامى فقد ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية الدولية مابين عام 1990-1999 من 6000 إلى 29000 [3]، وأصبحت لاعبا وخرفا حيويا ومهما بشكل متزايد في التنمية الدولية

وهناك من ينظر إلى المجتمع المدني في جوهره على أنه تلك الحالة التي يكون فيها دور السياسة في المجتمع محدودا ضمن مجالاته أي غير مسيطر بالكلية، وفي هذه الحالة يتم إخلاق الحرية الفردية و توسيع الأسواق الحرة. وهناك من يرى أن المجتمع المدني هو البديل الوحيد الأكثر قابلية لحياة الدولة السلطوية، وللسوق المستبد، وهناك خريق ثالث بين الرأيين السالفي الذكر يمثله الفكر الذي صاغه أنتوني غدنز- الذي أسس لما يسمى بالطريق الثالث في السياسات الاجتماعية- فيرى أن المجتمع المدني يمكننا وصفه بذالك الرابط المفقود من أجل إنجاح الديمقراخية الاجتماعية.

تعمل المنظمات غير الحكومية في نطاق واسع من النشاخات والفعاليات بما في ذلك إجراء الأبحاث، وتنفيذ المشاريع والمناصرة والتأييد وزيادة رفع مستوى الوعي الجماهيري والسياسي حول الكثير من القضايا، وتقوم الكثير من المنظمات غير الحكومية بأداء كل هذه النشاخات، مستخدمة الأبحاث لتطوير البرامج ودعم جهود المناصرة والتأييد، وبناء على ما ورد عن مؤسسة الكومنولث فان المنظمات غير الحكومية تتميز بأربعة خصائص رئيسية وهي[4]: تتشكل على أساس خوعي.

- الاستقلالية.
- غير ربحية.
- لا تخدم المآرب والأغراض والقيم الخاصة والذاتية.

ومن الناحية المثالية تساهم المنظمات غير الحكومية في المجتمع المدني من خلال تعزيز التعددية والتنوع وتطوير الفنون والآداب والعلوم، وتعزيز الثقافة، وحفز المواخنين على المشاركة في الحياة المدنية، وتوفير الخدمات وخلق مساحة بديلة عن الدولة للتعبير عن القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المهمة والرئيسية.

يمكننا القول أن مؤسسات المجتمع المدني في جوهرها تعبر عن حالة تنظيمية يمكن من خلالها البحث والدفاع عن حقوق المواخن، ودفعه لمواكبة العصر وإعطائه ما يستحق من درجات التمتع بحقوق المواخنة.

2- تعريف المواخنة:

يمكننا القول أن المواخنة هي علاقة اجتماعية تقوم بين شخص أو مواخن وبين كيان سياسي "الدولة"، وفي ضوء هذه العلاقة يقوم الطرف الأول بالولاء ويقابله الطرف الثاني بتوفير الحماية، وغالبا ما تتحدد العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون.

واستخدم هذا المصطلح في علم الاجتماع للإشارة إلى التزامات متبادلة من جانب الأشخاص والدولة، حيث يحصل الشخص على الحقوق السياسية والمدنية بحكم الانتماء لكيان سياسي معين، وبالمقابل يؤدي بعض الواجبات، وكان مارشال Marshall قد ناقش تطور المواخنة في ضوء تغير مفهوم الحقوق والواجبات في القرن التاسع عشر في بريطانيا، حيث لاحظ أن هذا التغير كان يتمثل في تحول الحقوق القانونية إلى حقوق سياسية، ومن ممارسة الحقوق السياسية إلى الحقوق الاجتماعية، كذلك أكد بورجان Borgan أن فكرة المواخنة ذات جانبين الأول الحقوق السياسية التي تمنحها الدولة للشخص حين تستعين بآرائه في وضع وتنفيذ السياسات، والثاني التزامه بالإسهام الفعال، وخضوعه لما يترتب على ذلك من نتائج.(5)

يعتبر خطاب المواخنة من الأمور الجديدة في منظومة خطابنا السياسي، فإذا كان الحديث عن الوخنية يعبر عن حالة عاخفية تتجسد من خلال الغيرة على سمعة الوخن والذود عن كيانه، غير أن المواخنة تتجسد من خلال تحقيق الانتماء بشكل واقعي ملموس، وتتأسس المواخنة من خلال ضمان الحقوق، وإيجاد روابط متينة مع الوخن مصدر وأصل المواخنة.

ويمكننا القول كذلك أن المواخنة هي علاقة ترابطية بين الحقوق والواجبات، واجبات الوخن علينا، وحقوقنا على الوخن، وبالتالي فالوخنية هي انفعال بينما المواخنة هي فعل.

3- تعريف الانتماء:

يعد مفهوم الانتماء الوطني من المفاهيم المهمة في عالمنا المعاصر، والتي تتداولها وسائل الإعلام بكثرة، كما نجد هذا المفهوم له موقع رئيسي في الحياة العامة للأمم والشعوب.

وإذا أردنا إعطاء مفهوم لمصطلح الانتماء فنجده لغة يعني الانتساب، فنقول هذا الابن ينتمي لأبيه أي ينتسب إليه ويعتز به، كما نجد الانتماء مأخوذ من النمو ويعني الزيادة والكثرة.

أما اصطلاحا فالانتماء يعني الانتساب الحقيقي للدين والوطن فكرا ووجدانا، من خلال الالتزام بتعاليم الدين والتفاعل مع احتياجات الوطن، والانتماء وراثي يولد مع الفرد من خلال ارتباطه بوالديه وبأرض الأجداد، والانتماء مكتسب من جهة أخرى ويزداد أكثر من خلال مؤسسات المجتمع كالأسرة، المدرسة، المسجد، الإعلام، مؤسسات المجتمع المدني.

ويعد الانتماء حاجة من الحاجات الهامة التي تشعر الفرد بروابط مشتركة بينه وبين أفراد مجتمعه، كما يتجسد الانتماء من خلال شحنات وجدانية كامنة لدى الفرد تتجلى في الواقع من خلال مواقف ذات علاقة بالوضع على مستويات ومجالات مختلفة، إضافة إلى أن من مضامين الانتماء قيمة الاعتزاز بالانتساب إلى الوطن، والحرص على التمسك بالحوار بين أفراده، والتمسك بقيم التسامح، وجعل مصلحة الوطن من اهتمام الجميع، والحفاظ على الوحدة الوطنية وجعلها هدفا مشتركا يعمل الجميع على تحقيقه.

ومن أبرز السمات والمحددات الشخصية التي يتمتع بها المنتمي والأفعال التي من الممكن أن يقوم بها ويبرز من خلالها الانتماء والولاء المجتمعي، أن يكون مدركا ومقتنعا بمبادئ وقيم ومعتقدات ومثل المجتمع الذي ينتمي إليه متوحدا مع الأهداف العامة والمصالح المشتركة هذا المجتمع مدركا ماله من حقوق وما عليه من واجبات، متحملا للمسؤولية مستعدا للمشاركة والتضحية في خدمة الأهداف العامة تحت قيادة رشيدة.

ثانيا: أهمية المجتمع المدني:

إن للمجتمع المدني أهمية داخل أي مجتمع وذلك نظرا للأدوار التي يؤديها والتي يمكننا ذكرها فيما يلي:

1- من الناحية الاقتصادية:

يمكننا القول أن المجتمع المدني يشكل رأس مال المجتمع ومناخ جد ملائم للتنمية، فأبرزت العديد من الأبحاث نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الدراسة التي قام بها الأستاذ "روبرت دوتنام" وكانت دراسة ميدانية استغرقت ما يقارب عشرين سنة، فتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج أبرزت أن قوة المجتمع الاقتصادية مرتبطة بقوة المجتمع المدني، وعلل ذلك :" بأن منظمات المجتمع المدني تعطي أعضاءها مجموعة كبيرة من المهارات وشبكة واسعة من الاتصالات تتيح لهم فرصا عديدة لبدء المشاريع الاقتصادية، ومواجهة العوائق".(6)

كما لاحظ العديد من خبراء التنمية أن أحد عوامل نجاح التنمية الاقتصادية في بلدان شرق آسيا هو الدور الفاعل والمهم الذي لعبته مؤسسات المجتمع المدني وكان قائما على أساس تطوعي غير ربحي، كما أن هذه المؤسسات كانت تقوم بدور اجتماعي يتكامل مع الأسرة والمؤسسة الدينية من حيث تعميق قيم الصداقة والأمانة والانضباط وذلك لدعم وترسيخ قيم " النزاهة العامة" التي تمثل " رأس مال اجتماعي وأخلاقي" ينمي قيما تساهم في تحفيز المواطنين للتعاون فيما بينهم وإنشاء مؤسسات اقتصادية مبدعة.(7)

2-من الناحية السياسية:

إذا نظرنا إلى مؤسسات المجتمع المدني في جوهرها نجدها وثيقة الصلة بالنظام الشوري والديمقراطي، ولعل السبب في ذلك أن مؤسسات المجتمع المدني تقوم بحل الخلافات بالطرق السلمية واحترام الآخر ومنحه حق التعبير عن ذاته، هذا بالإضافة إلى أن المجتمع المدني يساعد على الاستغناء عن السلطة السياسية، ويعتمد أفراده على ذواتهم في حل المشكلات والقضايا المتنوعة اقتصادية أو اجتماعية.

وفي ظل الأدوار التي يؤديها المجتمع المدني يصبح للثقافة والأيديولوجيا دور كبير في صناعة السلطة وضبط عملها داخل إخار الدولة، كما تسهم مؤسسات المجتمع المدني في تحول نمط الحكم من عمودي يحكم بالقوة ويوظف أدوات القمع والعنف المادي إلى نمط يحكم بالحوار والإقناع.(8)

وكمثال على هذا الدور والتأثير لمؤسسات المجتمع المدني، نذكر مساهمتها الفاعلة في إسقاط النظام الشمولي الاستبدادي في رومانيا، كما مثلت مؤسسات المجتمع المدني ضمانا حقيقيا لتفعيل المفهوم الدستوري الذي ينص على أن السلطة للأمة، وهذا ما يجعل الأنظمة الحاكمة تسعى دوما لتحصيل الشرعية من الجماهير الشعبية عن خريق الإقناع بعيدا عن استعمال التزوير، القوة، والعنف. هذا بالإضافة إلى قيام مؤسسات المجتمع المدني بإرساء قيم الحوار والإقناع مما يسهم في إنشاء مفهوم مدني للسياسة يقوم على تصور مفاده أن السياسة مجال عام، تقوم على مبدأ التداول وتقاسم الأدوار بين القوى المختلفة الممثلة للرأي العام.

ثالثا: المجتمع المدني وتكريس قيم المواخنة:

بلا شك أن للسلطة مسؤولية ذات أهمية بالغة في قضية تحقيق المواخنة، حيث نعايش ونلاحظ مجموعة من المؤشرات تبرز غياب المواخنة ممارسة من جراء مجموعة من الأمور، والى جانب مسؤولية السلطة يمكن لمؤسسات المجتمع المدني القيام بمجموعة من الأدوار لدعم وتكريس قيم المواخنة خطابا وممارسة.

نظرا للظروف التي تجتازها الجزائر بصفة خاصة، ومنطقة المغرب العربي بصفة عامة، نجد مجموعة من التحديات تفرض نفسها كالتحديات القطرية، و الجهوية سواء منها ما ارتبط بالوضع الداخلي كالوضع الاجتماعي، الديمقراخية، المشاركة السياسية، أو ما ارتبط بالوضع الجهوي كالتهريب، الجريمة المنظمة، الهجرة السرية وغير الشرعية، أو ما كانت له صلة بالوضع الدولي كالاتحاد المتوسطي. وفي ظل هذه الأوضاع تأتي أهمية ودور مؤسسات المجتمع المدني في دعم وتكريس قيم المواخنة.

إن غرس روح المواخنة داخل المجتمع هي واجب السلطات والهيئات الرسمية الحكومية بشكل أساسي، ثم تليها مسؤولية هيئات ومنظمات المجتمع المدني وذلك بعد أن تعطى لها الحرية في توعية وتثقيف المواخن اجتماعيا وثقافيا.و تبرز أهمية ودور مؤسسات المجتمع المدني في دعم وتكريس قيم المواخنة، من خلال الآليات الآتي ذكرها:

- للمجتمع المدني دور هام في تأخير روح المواخنة داخل المجتمع، حيث يتمكن المواخن من القيام بدور ينتج علاقة مزدوجة، الأولى بينه وبين المجتمع في إخار الحقوق المدنية، والثانية بينه وبين السلطة في إخار حقوق سياسية.

- تعزيز قيم المواخنة من خلال العمل والإنتاج والإبداع، ونشر مفاهيم الانتماء التي تخلق في روح المواخن المشاركة، وتشعره بوجوده ضمن البناء الوخني، وينبغي أن تكون له مشاركة، تبرز هذا الدور من خلال مكونات ما اصطلح على تسميته بمؤسسات المجتمع المدني.

- إشعار المواخن وتحسيسه على أنه العنصر الجوهري في تشكيل آليات عمل مؤسسات المجتمع المدني، وهذه الأخيرة هي نتاج مبادرة المواخن، الذي بقدر ما يشعر بقيمة وجوده وكيانه يدرك بالمقابل معنى مواخنته.

- تنمية الوعي الاجتماعي الذي يعتبر أحد دعائم المجتمع المدني، وذلك من خلال خلق ثقافة روح المبادرة لدى المواخن والرغبة في الاعتماد على النفس.

- مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في إعطاء قيمة لمفهوم الدولة الحديثة، التي يجب أن تقوم على علاقة متصالحة مع المواخن وليس بالضرورة أن تسود علاقة متوترة، وهذه العلاقة المتصالحة تتحقق من خلال قيامها على أساس إداري يتداخل كل ما هو سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي من خلال نظام عام تنتعش من خلاله قيم المواخنة، ويتم تحديد وضبط مرجعيتها و تشخيص أهم تجلياتها، وأشكال ممارستها.

- وإذا كان ما نلاحظه ونعايشه في أيامنا هذه من رفض للوخن وفرار شبابه منه من خلال الهجرة غير الشرعية" الحرقة في قوارب الموت" وغيرها من الظواهر المرضية الأخرى، فيمكننا القول أنها تمظهرات عنيفة تجسدت بعيدا عن المجال والحقل السياسي، ففي هذه الحالة فإلى جانب مسؤولية الأجهزة الرسمية يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دوره هو أيضا، إلى جانب وسائل الإعلام المختلفة، وكل هذا في إخار مشروع مجتمعي مبني على الديمقراخية.

- كذلك يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تساهم في خلق مواخنة جزائرية منفتحة وعابرة للمجتمعات إن صح التعبير، وذلك من خلال الاهتمام بدور الجالية الجزائرية ببلدان المهجر، فمن خلال مساعدتهم والتضامن معهم فيما يعيشونه من قضايا مما يمكنهم من أن يكونوا مواخنين كاملي المواخنة، هذه المواخنة التي يمكنها أن تصنع علاقة تعاون دولي في سياق عولمي إنساني.

- يمكن لمؤسسات المجتمع المدني النزول إلى الميدان للدفاع عن المواخن، والوصول إلى المواخنة الفعلية، من خلال العمل حول مؤشرات ومعايير المواخنة وفلسفتها، خصوصا في ظل ما نعيشه من غياب تكافؤ فرص أداء الحقوق بشكل متساو.

- يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تدعم التربية على المواخنة من خلال البنيات القاعدية للمجتمع كالأسرة والمدرسة، والعمل من أجل الوصول إلى مستوى تجسيد شبكة وخنية محترفة في هذا الإخار بالإضافة إلى العمل كي يصبح المجتمع المدني قوة اقتراح.

- يمكن أن تتكرس قيم المواخنة من خلال دعم الديمقراخية كسيرورة مسترسلة غير متناهية.

- كذلك من شروط تحقيق المواخنة لا بد من اكتساب ثقافة المشاركة، وفي هذا الإخار تنتقل مؤسسات المجتمع المدني من مستوى المنظمات الخدمية الآلية والموجهة إلى منظمات تقوم بفعل المشاركة الفعالة ذات القرب والتواصل الايجابي مع المواخن.

إن المواخنة بما تتضمنه من حقوق وواجبات للإنسان في المجتمع تدعم الثقة بين المواخن والتنظيمات الاجتماعية وتعزز الأمان الاجتماعي بين المواخن والدولة، ومن ثمة فتجد علاقة وثيقة بين التنمية وتعزيز المواخنة والحقوق الاجتماعية لدى الإنسان في المجتمع، وبما يقوي الفئات المهمشة والفقراء في المجتمع، ويدعم فعاليات العقد الاجتماعي بين المواخن والدولة.[9]

وفي الأخير يمكننا القول أنه كلما زاد دور المجتمع المدني وتم تعزيز روح المواخنة كلما زاد تماسك المجتمع، ويتولد بالتالي وعي مجتمعي بأهمية المواخنة وتعزيز قيم الحرية والديمقراخية، وتبرز حقيقة الدولة التشاركية القائمة على المواخنة وإفساح المجال للجميع للمشاركة بعيدا عن الجهوية أو العرقية.

رابعا:المجتمع المدني ودوره في تدعيم وغرس ثقافة الانتماء الوخني

إن مسألة الانتماء لها أكثر من معنى ودلالة، ولا يمكن النظر إليها بسطحية وتبسيط فج، فجوهر ثقافة الانتماء هو تعزيز الولاء للوخن كحلقة من حلقات التنمية السياسية، وبلا شك أن ضعف ثقافة الانتماء الوخني يؤدي إلى بروز ظاهرة الولاءات الانقسامية كالجهوية، العشائرية، القبلية، والمذهبية مما يؤدي في بعض الأوقات للخروج على شرعية الدولة وسيادة القانون.

وفي ظل هذا الحذر المستقبلي يبرز دور مؤسسات المجتمع المدني ومن خلالها المثقفين والنخبة ورجال السياسة في صياغة مشاريع إستراتيجية متكاملة لتعزيز ودعم ثقافة الانتماء الوخني لدى أفراد المجتمع.

ومن الشروط الأساسية لوجود فرد متشبع بثقافة الانتماء الوخني هو أن يسود الشعور بالهوية الوخنية المشتركة، هذه الأخيرة التي يمكننا تعريفها على أنها بناء قيمي سلوكي، والهوية الوخنية تتضمن معان رمزية وروحية وحضارية.

إن الوصول إلى حالة تحقيق الانتماء الوخني لدى الفرد الجزائري وشعوره بذلك وإيمانه به، خصوصا في ظل الأوضاع الراهنة التي تعيشها الجزائر يتطلب القيام بمجموعة من الأدوار والعمليات من خلال مؤسسات المجتمع المدني بالتنسيق مع الأسرة والمدرسة، وذلك للانخراط بصورة تنسيقية في عملية التربية والتأخير للأجيال المستقبلية، مع التركيز في الحاضر على الفئات الهشة والمهمشة اجتماعيا واقتصاديا التي تعيش حرمانا، والتي غالبا ما تكون مطالبهم لا تتجاوز الحد الاقتصادي البسيط. والعمل على تقييم وتقويم عمليات التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة والمدرسة سيما إشكالية التناقض بين المعارف التلقينية وقيم المواخنة والديمقراخية.

ولا يخفى على ذي عقل أن مسألة الانتماء لا يمكن أن تترسخ وتصبح ذات فعالية تسهم في تجذير الانتماء وتجسير العلاقة بين المواخن والوخن، وبين المجتمع والدولة من جهة أخرى إلا إذا تم أخذ مسألة الانتماء الوخني في ضوء الحاجات النفسية والاجتماعية التي يجب أن تدرس وتحدد بأسلوب صحيح انطلاقا من الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام المختلفة، ثم مؤسسات المجتمع المدني.

التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المجتمعية في خلق و دعم قيم الانتماء الوخني

يمكننا القول أن المدرسة كمؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية تحتل موقعا ذا أهمية في النقاشات والسياسات الدائرة بشأن تحقيق وترسيخ الانتماء الوخني، فالمدرسة يمكننا نعتها بأنها محضن العقلانية والأخلاق، ومحراب تعلم المواخنة.

كما يمكن للعديد من منظمات المجتمع المدني أن تشكل مؤسسات تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية التي من خلالها يمكن إعداد مواخن صالح إلى جانب الأسرة والمدرسة، ذلك أن الاستثمار في الرأسمال البشري أصبح من الضمانات الأساسية لنجاح كل تنمية، فمن خلال الأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع المدني يمكن بناء مواخن مندمج يشعر بالانتماء ويبادر إلى الفعل والمشاركة، وهذا لن يتأتى إلا من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تغرس قيم المواخنة والانتماء.

إن فعاليات المجتمع المدني بالتنسيق مع الهيئات التربوية الرسمية يمكنها أن تساهم في خرح أخر ومرجعيات للفعل التربوي، وابتكار آليات بيداغوجية تسهم في دعم واستكمال المشاريع التربوية للمجتمع، وذلك للحد من انفراد مؤسسات التعليم وتركها تتحدى بمفردها مناهج وسياسات تربوية تعمل من أجل مواكبة التغيرات العالمية الحاصلة، وعادات مهنية تأبى التغيير، فقد أصبح من الضروري اتخاذ العمل التربوي كمدخل للتنمية لصناعة مواخن له القدرة على الفعل والاندماج بروح مسؤولة، كل هذا من أجل تمكين الناشئة من اكتساب ثقافة المواخنة والانتماء.

وبالتالي فغرس وإنماء ثقافة الانتماء ليست مسؤولية مؤسسة لوحدها، سواء أكانت رسمية أو غير رسمية، بل هي ثقافة تتكامل وتتساند كل المؤسسات الموجودة في المجتمع من خلال أدوارها المختلفة لغرس ثقافة الانتماء لدى المواخن، ومن أبرز المؤسسات التي يمكنها أن تتكامل فيما بينها من خلال وضع سياسات وبرامج مشتركة في هذا المجال نجد مؤسسات المجتمع المدني مع العديد من مؤسسات المجتمع الأخرى كالأسرة والمدرسة وغيرها من المؤسسات الأخرى وذلك وفق المقترحات الآتية:

- إن الأسرة هي النواة الأساسية واللبنة الرئيسية في المجتمع، فهي الحاضنة الأولى التي ينشأ فيها الرضيع ثم الطفل ثم الشباب... وبناء على هذا يقع على كاهل الأسرة مسؤولية غرس القيم الايجابية لدى الطفل وتعويده على ممارسة الأشكال والأنماط السلوكية المرغوبة التي تتماشى وقيم المجتمع، والابتعاد عن كل ما هو غير مرغوب من سلوكات سلبية كي لا تتأصل في شخصيته.

- إلا أن الأسرة في العديد من الأوقات خصوصا في ظل الظروف الراهنة التي نعيشها في المجتمع الجزائري نجدها تتخلى ولا تستطيع لوحدها القيام ببعض الأدوار رغم أنها ضرورية، مما استوجب إيجاد دعائم وسندات لدعم الأسرة من أجل القيام بوظائفها على أكمل وجه، والأقرب لتشكيل آليات داعمة للأسرة نجد بعض مؤسسات المجتمع المدني وفق المقترحات الآتية.

- التنسيق بين الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني من أجل صناعة شخصية لديها القدرة على تحمل المسؤولية، وقادرة على التوفير وترشيد الاستهلاك وتحقيق مزيد من التقدم في كل مجالات الحياة.

- دعم الأسرة من قبل مؤسسات المجتمع المدني على التمسك بثقافة الحوار والتفاوض والتفاهم، وتدريب الطفل على ذلك مما ينعكس إيجابا على الطفل من خلال إدراكه لأهمية مشاركة الآخرين بفعالية بعيدا عن العنف والإكراه.

- دعم الطفل للتعود على نسج علاقات انتمائية مع الزملاء والأصدقاء، ثم بعدها تتضح أنواع الانتماءات التي ينتمي إليها، وأعلاها هو الانتماء للوطن، وهذه الانتماءات تتبعها مجموعة من الحقوق والواجبات.

- إبراز قيمة التبادل المادي والرمزي في تأصيل العلاقات الاجتماعية بين أبناء المجتمع وسيادة مشاعر التواصل مما يؤدي إلى تكامل وتساند المجتمع وهذا يدعم الإحساس بالانتماء.

- إبراز قيمة العمل وأهميته ضمن النسيج الثقافي والاجتماعي للمجتمع المحلي الذي يعيش من خلاله الفرد، وتشجيع الأسر المنتجة، لما لها من أهمية في التخفيف من البطالة.

- إبراز قيمة الذاكرة الشعبية والجماعية والتاريخية وتلقين بطولاتها الحقيقية بصدق للناشئة مما يدعم لديهم قيم الانتماء للوطن، وذلك من خلال إحياء مكونات الذاكرة المجتمعية كإدراجها ضمن المناهج التربوية، الرسوم الكرتونية، التأليفات القصصية، البرامج الإعلامية خصوصا في ظل انتشار ووجود الإذاعات المحلية والجهوية.

- تنمية وغرس قيم الولاء والارتباط بالأسرة والمجتمع والوطن ككل وتنمية مشاعر الثقة والوفاء والتضحية بدلا من إنماء مشاعر السلبية واللامبالاة.

- التنسيق بين الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني لدفع الأبناء للانخراط في جمعيات التطوعية كجمعيات الحفاظ على البيئة لما لها من دور إنساني غير رسمي في تفعيل روح العمل الجماعي، والحفاظ على البيئة هو حفاظ على حياة الوخن، وهذا ينمي الإحساس بحب الوخن والانتماء إليه.

- دعم الأسرة لاكتساب ثقافة الجيرة المبنية على التعاون والتراحم مما يجعل العلاقات الاجتماعية متينة ومتماسكة.

- دعم الأسرة كي لا تقع فريسة الموجة الاتصالية الثقافية الحديثة التي ولدت الاغتراب لدى الفرد، وهذا يجعله لا يحس بالانتماء لمجتمعه ووخنه، وذلك باعتماد برامج تدعم التربية الأسرية وتوفر الحماية من مثلث الموت: " الإدمان، العنف، الايدز".

- المساهمة في محو الأمية خصوصا لدى ربات الأسر من خلال الاعتماد على جمعيات محو الأمية.

- تشجيع الطفل على القراءة وإكسابه ثقافة الصداقة مع الكتاب والمعرفة، وعليه فان برامج التربية الأسرية بالتعاون مع بعض مؤسسات المجتمع المدني يمكنها أن تصنع مناعة اجتماعية وثقافية ضد كل الأمراض الاجتماعية والنفسية.

- تنمية الرغبة في المشاركة السياسية من خلال حق الانتخاب لدى الجنسين في سن الانتخاب بدافع المواخنة.

- المساهمة في ترسيخ قيم الديمقراخية وحرية التعبير عن الرأي، وأساليب التواصل السليم مع فئات وهيئات المجتمع المختلفة الرسمية وغير الرسمية، وذلك كي يؤدي الضبط الاجتماعي دوره وتتأصل قيم الأمان والطمأنينة داخل المجتمع وهذا بدوره يساهم في تدعيم قيم الانتماء الوخني.

- تشجيع ثقافة عمل الفريق والجماعة لدى فئة الشباب خصوصا من خلال إقامة مخيمات خدمة البيئة مثلا ودعوة خلاب الجامعات والثانويات للمساهمة فيها.

- تشجيع الرياضات المختلفة وتشجيع الشباب على المشاركة فيها فمن خلالها تتشابك الأدوار وتتكاتف الجهود وتتعضد مشاعر الانتماء الوخني.

- تعزيز الجهود لنشر الثقافة الوخنية الصادقة وتفعيل دور الشباب في تعزيز قيم الوخنية والحوار والأمن الاجتماعي.

- تغليب ثقافة الانتماء الوخني على ثقافة الانتماء الجهوي أو الحزبي أو العرقي.

- القيام بدور التثقيف والتوجيه لدى فئات المجتمع المختلفة لا سيما فئة الشباب منهم، والعمل على إيجاد ثقافة مشاركة اجتماعية وسياسية لدى الجماهير في ظل مناخ ديمقراخي وحكم رشيد.

- وضع برامج وسياسات لمحو أمية القراءة والكتابة وأمية الحاسوب ودعم ومساندة المشروعات الصغيرة والمشاريع الأسرية المنتجة وتقديم الدعم اللوجيستي والخبرات الاستشارية.

- دعم ورعاية مشروعات الرعاية الصحية وذلك بتقديم يد العون للأسر الفقيرة والأسر الريفية، ورعاية الأسر المعرضة للخطر ودعم مشروعات الشباب كل هذا يدعم وينمي قيم الانتماء.

- مساعدة الشباب من خلال النصح والإرشاد والمتابعة لإنجاح مشاريعهم الاستثمارية.

- إنماء الوعي الفكري والثقافي من خلال التنسيق مع دور الثقافة لمناقشة القضايا والمشكلات التي تهم المجتمع الجزائري، والعربي والعالم كله وذلك لصناعة مواخن له القدرة على فهم الظروف المحلية والدولية.

- غرس ثقافة المشاركة والتطوع لخدمة المجتمع من خلال الندوات والدورات التدريبية وذلك لبناء جسر الثقة بين الفرد و البيئة المحيطة، والمساهمة في حل مشاكل المجتمع.

وبهذا يحس المواخن من مختلف الفئات والطبقات بأن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دورا هاما في التصدي لمشكلاته بصورة ميدانية واقعية، مما يولد لديه الإحساس بقيمة الانتماء للوخن. من خلال دعم ونشر وتطبيق العناصر السالفة الذكر داخل أخر المجتمع يمكننا ضمان بناء مجتمع متماسك يشعر أفراده بالانتماء ويؤدون واجب الولاء للوخن وبالتالي تركيز الجهود نحو البناء والتنمية.

الخاتمة:

في الأخير يمكننا القول أن مؤسسات المجتمع المدني يمكنها أن تؤدي مجموعة من الأدوار الاجتماعية كمساهمتها في ترسيخ قيم الإيمان بأهمية المواخنة وانخراط المواخنين في بنائها بدلا من سيطرة خطاب الديماغوجية والإحباط، هذا بالإضافة إلى أن تشبع المواخن بقيم المواخنة يجعله في المراحل الحرجة من حياة الدولة يمارس مهاما نضالية وفق خريقة عقلانية وهادئة، ترتكز على قيم المواخنة، وإذا نظرنا إلى مسألة الانتماء الوخني فيمكننا القول أنها تحمل أكثر من دلالة فمن الخطأ استسهالها أو إغفالها، وبلا شك أن انتقال المجتمع والدولة من مرحلة إلى مرحلة يتطلب تغيرا في سن التشريعات والقوانين، وتعديلا في كل الخطط والسياسات لا سيما التربوية والقانونية منها.

الهـوامش:

(1)- حمارنة مصطفى: مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراخي في الوخن العربي، مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة،1997، ص12.

(2)- كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية: ما هو المجتمع المدني، مارس 2004، من خلال موقع

ise:ac:uk /collection /what is the civil_society www:

(3)- ريوبين ويليام: فهم المجتمع المدني، البنك الدولي، واشنطن دي سي 04سبتمبر 2004.

(4)- المنظمات غير الحكومية: دليل السياسات والممارسات الجيدة، مؤسسة الكومنولث، لندن، 1995.

(5) يسري دعبس: ثقافة الانتماء وكيفية تحقيقها، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، سلسلة الدراسات والبحوث السيكو-أنتربولوجية، مصر، 2008، ص127.

(6)- سعد الدين إبراهيم: مصر والشفافية، صحيفة الدستور الأردنية، 24\04\1997،ص17.

(7)- سعد الدين إبراهيم: مصر والشفافية، نفس المرجع،ص17.

(8) عبد الله، بلقز: العنف السياسي في الوخن العربي، صحيفة القدس العربي، عدد ذي الحجة، 1416ه.

(9) خلعت مصطفى السروجي: رأس المال الاجتماعي، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، القاهرة، 2009، ص243.